دور النظرية الخليلية الحديثة في قراءة التراث اللغوي
– قراءة نماذج من تراث سيبويه -

أ: نورالدين دريم بن محمد- جامعة الشلف

مقدمة :يرجع ازدهار البحوث اللسانية الحديثة إلى جملة من الأسباب نذكر منها الأهم المقدّم، و هو ما وضعه علماؤها من نظريات حول اللغة، اتّسمت بالعمق، ومستقبلها مرهون بمدى نجاح استثمار هذه النظريات بالنسبة لكل لغة، انطلاقا من هذه الفكرة حاول أستاذنا الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح تأسيس نظرية لسانية عربية، أصيلة أصالة أهلها.

كان الأستاذ ضالعا بعلوم كثيرة منها: الرياضيات، والمنطق، وأصول النحو، وكان متحكّما في لغات عديدة، كالإنجليزية، والألمانية، والإسبانية، فضلا عن تحكمه الشديد في العربيّة و الفرنسية، فهذه العوامل وغيرها، هيأت لأستاذنا أن يضع نظرية لسانية عربية، فقد أعاد قراءة التراث اللغوي العربي قراءة واعية عميقة، فكان كلّما أتى على كتاب من كتب العربيّة الأصول إلاّ واستوفى قراءته، فضلا عن تشبعه بالنظريات الحديثة وتطورها، ممّا أهّله على لملمة التراث ، وإخراج " النظرية الخليلية الحديثة " إلى الوجود.

كان له ذلك بعد جهود بذلها – جاوزت الأربعين سنة كما صرّح هو – لفهم ما قاله الخليل وأتباعه، وفي مسيرته البحثية، اكتشف أنّ أكثر ما أبدعه هؤلاء العلماء قد اختفى واستغلق فهمه على المحدثين، فسعى لأن يزيل هذا الهمّ عنهم، وذلك باستخراج مفاهيم نظريته بقراءة جديدة مزج فيها بين المنطلقات التراثية الأصيلة التي تعود إلى بداية تكوين العقل البياني العربي، والعلوم المعرفية الحديثة بما في ذلك اللسانيات وإفرازاتها.

اتّسمت دراسته لتراث الأولين بالعمق والموضوعية، ابتعد فيها عن إطلاق الأحكام الجاهزة والفورية، كان متأنيا لا ينتابه أيّ تحيّز، فلا تجده متعصبا لقديم باسم التراث، ولا مناصر لغربيّ باسم الحداثة؛ لأنّ الأصالة بمفهومها الصحيح عنده هي الأصالة في مقابل التقليد لا في مقابل الحداثة، والأصيل الذي ليس نسخة لغيره، فالتقليد سبيل إلى الجمود و التشويه، وقضاء على الإبداع بالتراجع.

استند إلى سلطة العلم ليبسط نظرته الموضوعية على أبحاثه، في سبيل حيازة الحقيقة، فكان يخضع كل الأقوال عربيّها أو غربيّها، قديمها وحديثها لميزان النقد العلمي، ممحّصا إياها، محترما قائليها أيّا كان انتماؤهم، أو عقيدتهم، بلغة علمية، وتلك صفات العالم الفذّ.سأحاول في هذه الدراسة الموسومة بـ "**دور النظرية الخليلية الحديثة في قراءة التراث اللغوي – قراءة نماذج من تراث سيبويه –** "، الإجابة عن الإشكال الآتي: كيف يمكن استثمار النظرية الخليلية الحديثة في قراءة التراث اللغوي العربي، في ظل هيمنة النظريات اللسانية الغربية على الدرس اللغوي العربي؟. وذلك بمعالجة المباحث الآتية :

الأول: مفهوم النظرية الخليلية الحديثة، والثاني: المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، والثالث: بين النظرية الخليلية الحديثة والنظريات اللسانية الحديثة، و الرابع: أصول البحث العلمي في التراث اللغوي، والخامس: قراءة نماذج من تراث سيبويه في ضوء هذه النظرية.

MOKARABAT

المبحث الأول : مفهوم النظرية الخليلية الحديثة.

النظرية الخليلية الحديثة[1] هي نظرية لسانيّة عربيّة معاصرة ، قامت على رؤية مضمونها قراءة التراث اللغوي العربي قراءة جديدة، من خلال النظر والتوقف عند ما قاله العلماء الأوائل المبدعون، بغية تفهمه ، وإثبات الحقائق العلمية لفهم الأسرار اللغوية ، حتّى نتمكّن من إجراء مقارنة – تتّسم بالنزاهة – بين ما توصّل إليه النحاة الأوائل ، وما بلغته النظريات اللسانية الغربية الحديثة اليوم .سعى الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح[2] – وهو صاحب هذه النظرية – لإخراجها إلى الوجود عملا بمبدأ بعث الجديد عبر إحياء المكتسب، يقول" لا بدّ من الرجوع إلى التراث العلمي العربيّ الأصيل، والنظر فيما تركه أولئك العلماء الفطاحل الذين عاشوا في الصدر الأول من الإسلام حتّى القرن الرابع الهجري، وتفهّم ما قالوه، وأثبتوه من الحقائق العلمية التي قلّما توصل إلى مثلها كل من جاء قبلهم من علماء الهند واليونان، ومن بعدُ كعلماء اللسانيات الحديثة في الغرب "[3]، وقد أفنى لتحقيق غايته وما نادى به جهودا مضنية في سنوات طوال متواصلة، معملا فكره في النظرية الخليلية القديمة، وعلى هذا يمكن القول إنّها نظرية لغوية متماسكة، لا غموض ولا تعقيد في مفاهيمها، ومن دون تخليط لهذه المفاهيم، فهي تعكس الفكر الخليلي المبدع، فتقرّ بالنظريات التي توصّل إليها الخليل وأتباعه، أصحاب المدرسة الخليلية القديمة – وعلى رأسهم سيبويه صاحب الكتاب، وابن جني صاحب الخصائص وسّر صناعة الإعراب – التي امتدت من القرن الثاني للهجرة (2 هـ) إلى نهاية القرن الرابع للهجرة (4 هـ)، وهي الفترة التي مثّلت زمن الفصاحة، واتّخذها اللغويون معيارا لبيان وجه الكلام، ولم يقصر الأستاذ العبقرية و الإبداع على الخليل فقط، بل شملت عنده كل عالم اتّصف بها، يقول" لا بدّ من ملاحظة هامة، فإنّ الخليل ليس هو وحده المسؤول عن كل ما أبدعه عباقرة العلماء الأولين، فهناك من عاصره، وكان عبقريا مثله، وأذكر من هؤلاء الإمام الشافعي، فهو في أصول الفقه، بمنزلة الخليل في النحو "[4].

المبحث الثاني : المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة.

---

[1] سمّيت بهذا الاسم نسبة للعالم العربي " الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) ، الذي أتقن نظريات العلوم الرياضية علما وفقها وتحليلا ، بفضل عبقريته الفذّة –التي لم ير لها مثيل –، فأسّس بها منهجا علميا رصينا وضع به معجمه العين، و اكتشف بعقله الخصب علم العروض، الذي رسم له معالم واضحة من حيث البحور، والأوزان، والتفعيلات وتفريعاتها ،كما استطاع أن يكتشف قوانين العربيّة أيضا، في نحوها و صرفها ، معتمدا على السماع و القياس و التعليل لتأصيل قواعد النحو ، وهذا يثبت أنّ الخليل كان عماد هذه النظرية ، و مع ذلك يجب أن ننوّه بتلك الجهود التي أثرى بها سيبويه هذه النظرية هو و جمع كبير من النحاة الأصلاّء، من أمثال : الأخفش ، المازني ، الفارسي، و الرماني ، و السيرافي والزجاجي ، ثمّ ابن جني بعدهم ، و الاسترابادي بعدهم بكثير ، الذي عدّ من أرصن علماء العربية في زمانه ، و من أشدهم أصالة.

[2] ولد الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح بوهران (مدينة بالجزائر) في الثامن من شهر جويلية من سنة 1927 ، التحق بالكتّاب بمسقط رأسه لحفظ القرآن ، و تعلّم بمدارس جمعية العلماء المسلمين ، و بعد الحملة الفرنسية على الجزائر التحق بكلية اللغة العربيّة بالجامعة الأزهرية سنة 1947 ، و بها درس علوم العربيّة و قد أعجب بعلم الخليل أيّما إعجاب فعكف عليه باحثا متفحصا مكتشفا ،كما سافر إلى الغرب و درس بجامعاته ، و فيه نال الدكتوراه بالسربون (فرنسا) ، و برع في اللسانيات الحديثة و نظرياته ، و لم يثنه هذا عن حبّ العربيّة و تمسّكه بتراث أسلافه ، فكان نتاج ذلك أن أسس لنظرية عربيّة أصيلة أصالة أهلها سمّيت " بالنظرية الخليلية "، له بحوث و دراسات كثيرة في اللسانيات ، و في العربيّة ، وفي المعجم .

[3] عبد الرحمان الحاج صالح ، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية ، ندوة اتّحاد الجامعات العربيّة ، جامعة الجزائر ، 1984 ، ص01.

[4] عبد الرحمان الحاج صالح ، النظرية الخليلية الحديثة ، مجلة اللغة و الأدب ، معهد اللغة العربية و آدابها ، جامعة الجزائر ، العدد 10 ، 1996، ص85.

MOKARABAT

صاغ الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح، المفاهيم الأساسية لنظريته بناءً على ما جاء في تراث الخليل وتلميذه سيبويه، وغيرهم من علماء العربيّة المبدعين، بعد فحص وتعمّق فهمٍ لما كتبه هؤلاء، يقول متحدّثا عن هذه النظرية" تعرضنا...لأول مرة لتقويم النظرية اللغوية العربيّة التي كانت أساسا لأغلب ما يقوله سيبويه وشيوخه، ولا سيما الخليل وكيفية مواصلة هذه الجهود الأصيلة في الوقت الراهن"[1]، فبناها على أربعة مفاهيم[2] وهي:

المفهوم الأول: الاستقامة وما إليها.

أوّل مفهوم حدّده الأستاذ لنظريته هو الاستقامة، وما إليها، وما يترتب على ذلك من التفريق المطلق بين ما يرجع إلى اللفظ، وبين ما هو خاص بالمعنى، ويظهر جليّا أنّ ضبط هذا المفهوم بهذا المصطلح وثيق الصلة بما وقف عليه الأستاذ في كتاب سيبويه؛ لأنّ مشتق هذه الكلمة كثر استخدامه في الكتاب، وقد استدل على ذلك بقول سيبويه، وهذا نصه" فمنه –يقصد الكلام– مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب...وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا...وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت..."[3]. يرى الأستاذ أنّ سيبويه هو أول من ميّز بين نوعين من السلامة في الكلام: سلامة خاصة باللفظ وأخرى خاصة بالمعنى في باب الاستقامة من الكلام والإحالة، يقول"فسيبويه على إثر الخليل هو أول من ميّز بين السلامة الراجعة إلى اللفظ (المستقيم، الحسن، القبيح) والسلامة الخاصة بالمعنى: المستقيم / المحال ، ثمّ ميّز أيضا بين السلامة التي يقتضيها القياس (أيّ النظام العام الذي يميّز لغة من لغة أخرى) والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين(وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم) مستقيم/حسن "[4] وانطلاقا من قول سيبويه ميّز الأستاذ بين ثلاثة أضرب للكلام وهي:

– مستقيم حسن: وهو ما كان سليما في القياس والاستعمال معا، وارتضاه السامع.

– مستقيم قبيح: ويكون خارجا عن القياس، وليس بلحن، ولكنّه قليل في الاستعمال، فيمكن إلحاقه بالشاذّ.

– محال : وهو ما كان سليما من جهة القياس والاستعمال، ولكنّه غير سليم من جهة المعنى.

بعد أن بيّن الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح كيفية التمييز بين أصناف الكلام، ربطها بالتحليل القائم على هذا التمييز، وهو عنده قسمان: تحليل معنوي، وتحليل لفظي نحوي، يقول عن ذلك "ومن ثمّ جاء التمييز المطلق بين اللفظ والمعنى، وأعني بذلك أنّ اللفظ إذا حدّد أو فسّر باللجوء إلى اعتبارات تخصّ المعنى فالتحليل هو تحليل معنوي (sémantique)، لا غير، أمّا إذا حصل التحديد و التفسير على اللفظ نفسه دون أي اعتبار للمعنى فهو تحليل لفظي نحوي (semiologico-grammatical)، والتخليط بين هذين الاعتبارين يعتبر خطأ و تقصيرا "[5]، وأمّا ما هو متداول بين الدارسين من أنّ حدّ الفعل" ما دلّ على حدث وزمن " فهو تحديد جيّد اقتصر فيه على

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2007 ،ج1 ، ص207.

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص217.

[3] سيبويه ، الكتاب ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1999، ج1 ، ص52.

[4] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ، ج1، ص218.

[5] المرجع نفسه ،ج1، ص218.

MOKARABAT

المعنى، "أمّا التحديد على اللفظ فهو ما تدخله عليه من زوائد معيّنة كـ : قد ، والسين ، وما يتصل به الضمير في بعض صيغه "[1]، فالتحديد يجب أن يشمل مبنى الكلمة (لفظها) ومعناها، فالنحاة انطلقوا في تحليلاتهم من اللفظ إلى المعنى، وقد أصابوا في ذلك؛ " لأنّ اللفظ هو الأول، فهو المتبادر إلى الذهن أولا ثمّ يفهم منه المعنى، ويترتب على ذلك أنّ الانطلاق في التحليل يجب أن يكون من اللفظ في أبسط أحواله وهو الأصل (الذي ليس فيه زيادة ولا علامة له بالنسبة إلى ما يبنى عليه)"[2].

المفهوم الثاني :الانفراد وحدّ اللفظة.

أدرك الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح أنّ منطلق النحاة في تحليل اللغة، هو الاسم المظهر، الذي "ينفصل ويبتدأ "؛ أي يتميّز بخاصية الانفراد، وهو الأصل الذي تتفرع عليه أشياء أخر، وقد استوحى الأستاذ هذا المفهوم من موروث سيبويه أيضا، جاء في الكتاب ما نصّه" إنّه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدا لأنّ المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء و لا يلحق به شيء"[3]، وفي موضع آخر " الذي يسكت عنده ، وليس قبله شيء هو الاسم الذي ينفصل و يبتدأ "[4] ، يؤكد الأستاذ أنّ المنطلق عند النحاة هو " كلّ ما ينفصل ويبتدأ وهي صفة الانفراد، ويمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرع عليه، ولهذا فيجب أن ينطلق من أقل ما ينطق به ممّا ينفصل ويبتدأ (= ينفرد)، وهو الاسم المظهر بالعربيّة، وكل شيء يتفرع عليه ولا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمنزلته"[5] ، لهذا أولى النحاة اهتماما بالاسم المفرد (لا يمكن أن يبنى على حرف واحد)كما عبّر سيبويه؛ لأنّه محل وقف، والوقف لا يكون على كلمة بنيت على حرف واحد لغياب المعنى)، وجعلوا منه نواة أساسية في الكلام، وألحقوا به ما اصطلحوا عليه بـ "ما بمنزلة الاسم المفرد"، أو اللفظة كما هو الحال عند ابن يعيش[6]، والرضي الاستراباذي[7]، وأمّا الأستاذ الحاج صالح فقد ترجمها بـ" lexie " .

يعدّ الانفصال والابتداء من الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام، ويجب على الباحث إدراكهما لاستكشاف تلك الحدود، وعليه أن " ينطلق من اللفظ أولا ولا يحتاج أن يفترض أي افتراض كما يفعله التوليديون، وغيرهم عندما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها، ولا بدّ من الملاحظة أنّ هذا المنطلق هو في نفس الوقت وحدة لفظية (unité sémiologique) لا يحددها إلاّ ما يرجع فقط إلى اللفظ، وهو الانفصال والابتداء ووحدة إفادية (unité communicationnelle) لأنّها يمكن أن تكون جملة مفيدة (فقد اكتشف في الكلام الحقيقي)، وعلى هذا

---

[1] المرجع نفسه ، ج1 ، ص219.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ، ج1 ، ص219.

[3] سيبويه ، الكتاب ، ج2 ، ص304.

[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص148.

[5] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ،ج1، ص219.

[6] ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى 2001 ،ج1 ، ص70.

[7] ينظر : الاستراباذي ، شرح كافية ابن الحاجب ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2000، ج1 ، ص08.

MOKARABAT

فهي تحتل مكانا يتقاطع فيه اللفظ مع المعنى، أو البنية بالإفادة "[1]، فشرط الوحدة اللغوية المنفصلة والمبتدأ بها الإفادة، دون أن تخضع للافتراضات كما هو الحال في النظرية التوليدية.

أمّا التفريع من هذه النواة (الوحدة اللفظية)، فقد حدّده الأستاذ بالاعتماد على عمليات الزيادة القبلية والبعدية التي تطرأ عليها، وقد استوحى الأستاذ فكرة التمكن من النحاة المتأخرين؛ لأنّهم أول من استخدم هذا المصطلح ومشتقاته (المتمكن، الأمكن، غير متمكن، غير أمكن...)، وسمّوا الزيادة التي تلحق الأسماء يمينا ويسارا "التمكن"، وهو عندهم درجات:1- اسم الجنس المتصرف، وهو المتمكن الأمكن.2- الممنوع من الصرف، وهو المتمكن غير الأمكن.3- المبني، وهو غير المتمكن ولا أمكن.

ثمّ بنى انطلاقا من المفاهيم التي قدّمها، المثال والحد الذي يتحدد به الاسم لفظيا[2] (التحديد الإجرائي) على النحو الآتي:

يتبيّن من التحديد الإجرائي للاسم –والذي قدّمه الحاج صالح– ما يأتي:

– كل الوحدات اللفظية المولّدة والمحمولة بعضها على بعض هي نظائر للنواة من حيث أنّها وحدات تنفرد أوّلا ومتفرعة عن طريق الزيادة ثانيا، والتفريع فيها هو التحويل؛ أي زيادة على اللفظة دون تجاوز حدودها، وهو بهذا

[1] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ،ج1، ص219.

[2] المرجع نفسه ،ج1، ص220.

MOKARABAT

يختلف عن التحويل البنوي، "فالفرق بين هذا التحويل وغيره ممّا يوجد عند البنويين، هو أنّ الوحدات الداخلة في اللفظة (الكلم) تتحدّد بهذا التفريع (التحويل بزيادة ما يمكن زيادته دون أن تتجاوز حدّ اللفظة)"[1].

– إنّ التحويل هو المسؤول عن تحديد الوحدات في النظرية الخليلية، بخلاف ما هو موجود في التفريع المشجّر الذي صاغه تشومسكي (المكونات القريبة) .

– إنّ الوحدات المحمولة بعضها على بعض، لا يتمّ الفصل بينها في هذه النظرية ، كما هو الحال في بعض النظريات اللسانية الحديثة (التي تضع قائمة للوحدات على المحور الاستبدالي، وأخرى على المحور التركيبي) وإنّما ينظر إليها معا في المحورين، مع مراعاة الأصل والفرع، وهي بهذا النمط تكوّن مجموعة ذات بنية يصطلح عليها رياضيا "الزمرة" (structure de groupe)، "وهو أمر خطير جدّا إذ يمكن أن يصاغ الصياغة الرياضية التي تستلزمها في المستقبل الحاسبات الإلكترونية في علاج النصوص"[2]، أي يمكن علاج التراث النحوي آليا، بحكم أنّه في جملة من مواده يخضع لمنطق رياضي.

يرى الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح أن"الكلمة تُحدّد بالموضع الذي تظهر فيه المثل، والكلمة عند النحاة الأولين في هذا المستوى أدنى عنصر تتركب منه اللفظة، وعلى هذا فالكلمة كاصطلاح نحوي ليست دائما مورفيما أي أقل ما ينطق به ممّا يدلّ على معنى؛ لأنّه لا بدّ من التمييز بين العنصر الدال الذي يمكن أن يحذف دون أي ضرر، أو تغيير للعبارة، وهو الكلمة كالحذف لحرف الجر، فخروجه لا يسبب تلاشي الاسم، وبين العنصر الدال الذي إذا حذف أو استبدل بشيء آخر تلاشت العبارة التي يدخل فيها وذلك كالتاء في افتعل، وحروف المضارعة، فهذه مورفيمات، ولكنها ليست كَلِما؛ لأنّها عناصر داخلة في صيغة الكلم، فهي من مكونات الكلمة وليست من مكونات اللفظة، وليس لها الاستقلال النوعي الذي للكلم"[3]. فالكلمة في النظرية الخليلية تحدّد بالموضع الذي يتجلى بالمثل الناتجة عن التفريع والتحويل، وأمّا اصطلاح النحويين على أنّ الكلمة هي اللفظ الدال على معنى، فتصوّبه النظرية؛ لأنّها (الكلمة) لا تكون مورفيما دائما، والسبب أنّ الكلمة قد تكون مركّبة، ويمكن أن تشتمل على كلمات ومورفيمات تكون دالة، وحذفها من الكلمة قد لا يسبب تلاشيا فيها، وقد يسبب تلاشيا، ومثال ذلك الاسم وحرف الجر، وصيغة افتعل. وبيانه كالآتي :

العلم (كلمة = اسم " لفظ ذات معنى) ← بالعلم (لفظ)=(العلم (كلمة "اسم"+ الباء كلمة "حرف") بعد حذف الحرف ← العلم (كلمة = اسم "لفظ ذات معنى")، حافظت الكلمة على معناها لأنّ الباء الداخلة عليها هي كلمة لا تدخل في بنية لفظها.

ضرب (كلمة) + افتعل ← اضترب ← بعد قلب تاء افتعل طاء تصبح ← اضطرب (كلمة، ولكنّها لا تحمل معنى كالذي في ضرب)، فإذا حذفنا التاء (التي أبدلت طاء)، نحصل على كلمة ضرب والمعنى في الكلمتين (ضرب

[1] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ،ج1، ص221.

[2] المرجع نفسه ،ج1، ص221.

[3] المرجع نفسه ،ج1، ص221.

MOKARABAT

واضطرب) يختلف، لأنّ التاء هنا مورفيم يعطي معنى جديد لضرب غير الأول، ولكنّه ليس كلمة، فهي من مكونات الكلمة لا اللفظة، أي حذفها يغير المعنى؛ بمعنى يوجد لفظين ومعنيين، والفرق بين المثالين واضح جليّ.

المفهوم الثالث : الموضع والعلامة العدمية[1] ومفهوم اللفظة.

في هذا الأساس، يرى الأستاذ أنّ المواضع التي تحتلها الكلم هي في حقيقتها خانات يتمّ تحديدها بواسطة التحويلات التفريعية؛ أي الانتقال من الأصل إلى الفروع بانتظام وفق زيادة تدريجية، تمثّل التحويل في هذا المستوى، ويمكن التعبير عن هذا رياضيا، بأن يقال"إنّ ما يظهر بالتفريع في داخل المثال المولد للفظة هي عبارات متكافئة حتّى ولو كانت بعضها أطول بكثير من بعضها الآخر، وذلك لا يخرجها عن كونها لفظة، وقد تحصّل اللغوي على المثال المولّد للفظة بإثبات التناسب أو التناظر (bijection) بين الوحدات (أو حمل أو إجراء كل منها على الآخر)، ويتمّ هذا الإجراء بالتحويل الذي هو هنا الزيادة، ولهذه العملية عكسها وهو ردّ الشيء إلى أصله، على حدّ تعبير النحاة"[2]، (كقولهم : التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها)، وبفضل هذه العمليات (التفريع، التحويل، الحمل، الإجراء...) يتحدّد موضع كل عنصر في داخل المثال، وقد تكون بعض المواضع حول النواة فارغة، والسبب في ذلك أن الموضع شيء، وما يحتوي عليه شيء آخر، وهذا لا يمنع من أنّ الزوائد تدخلها، تخرج منها بواسطة الوصل الذي يحصل داخل اللفظة وهو لا يعني البناء الذي يحدث داخل الكلمة .

اصطلح الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح، على مثل هذه الحالات التي قد تصادف الباحث في التراث النحوي بالعلامة العدمية، يقول"ثمّ إنّ خلو الموضع من العنصر له ما يشبهه وهو "الخلو من العلامة" أو "تركها "[3]، وهو ما نسمّيه نحن بالعلامة العدمية (expression zéro) وهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر "[4]، ومن ذلك العلامات التي تميّز الفروع عن أصولها (فالمفرد ليس له علامة ظاهرة كالتي في الجمع والمثنى ، والمذكر ليس له علامة كالمؤنث الذي له علامات ظاهرة "تاء التأنيث ونحوها "، والمكبّر ليس له علامة كالتي للمصغّر)، وكذلك الحال بالنسبة للعوامل اللفظية التي تكون ظاهرة، بخلاف العامل المعنوي (الابتداء) لا لفظ ظاهر له.يؤكّد الأستاذ على حقيقة مفادها أنّ مفهوم الموضع، وإن كان موجودا في اللسانيات الحديثة، لم يستغل الاستغلال الكافي والمناسب؛ لأنّه "يجب أن يكون...داخل بنية معيّنة ذات عرض وطول أي في البنية التي سمّيت المثال "[5]، أي لا يكفي الموضع وحده بل لابدّ أن يلازمه المثال.

---

[1] هذا مصطلح استعمله الدكتور الحاج صالح في دراساته التي تعلّقت بالنظرية الخليلية ، و هي تعني أنّ الكلمة موجودة بمعناها لا بلفظها ، تختفي في موضع حين تقابل بعلامة ظاهرة في موضع آخر ، و هذا المصطلح قديم جدّا تحدّث عنه اللغويون الهنود ، و العرب منذ قرون ، و هو موجود كظاهرة في كل اللغات الطبيعية ، ينظر : خولة طالب الإبراهيمي ، مبادئ في اللسانيات ، دار القصبة ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2006 ، ص75.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ،ج1، ص222.

[3] هي مصطلحات استعملها سيبويه في كتابه في هذا السياق (خلو الموضع من العنصر) ، ينظر ج1 ، ص64. و ما بعدها.

[4] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ،ج1، ص222.

[5] المرجع نفسه ،ج1، ص222.

MOKARABAT

ثمّ يلفت الانتباه إلى أهميته، من حيث كونه مقياسا، يعرف به جنس العنصر اللغوي وحكمه ؛ لأنّ النحاة القدماء قد اعتمدوه في هذا المنحى، وأمّا المواضع عندهم فهي أربعة[1] :

– **الموضع في مستوى التركيب**: تتّخذ الوحدات اللغوية في هذا المستوى مواضع خاصة في الكلام، فإذا وضعت في غير موضعها، فيحتمل أن يكون التركيب قبيحا، وقد يجوز في الشعر (الضرورة الشعرية) أو أن يكون لحنا لم تتكلم به العرب ولم يسمع عنها، " والموضع تعرف به أجناس هذه الوحدات، فكل وحدة تستطيع أن تدخل في موضع الأسماء أو موضع الأفعال أو موضع حروف المعاني، فمعنى ذلك أنّها تندرج تحت أحد هذه الأجناس ويكون مجراها وحكمها (= مسلكها وأحوالها)، مثل مجراها وحكمها هذا، كما يقولون حدّ الكلام وأصله، وقد يكون للعنصر الواحد أكثر من موضع فيتحوّل حكمه ومجراه بحسب الموضع فيجري مجرى الباب الذي ينتمي إلى ذلك الموضع "[2]، ومعنى هذا الكلام أنّ الموضع هو من يحدّد جنس الوحدة اللغوية (اسم، فعل، حرف معنى)، ولكل منها حكم في بابه، كما يمكن لهذه الوحدات أن تتبادل المواضع، ويبقى حكمها في هذه الحال خاضعا للموضع الذي تتخذه، يقول المبرّد " أمّا من فتكون فاعلة ومفعولة وغير ذلك...وموقعها في الكلام في ثلاثة مواضع: تكون خبرا معرفة إذا وصلت، ونكرة إذا أنكرت، وتكون استفهاما وجزاء "[3]. وهذا يوحي أنّ الموضع شيء ومحتواه (ما يحل محلّه أو يدخله) شيء آخر؛ ولذلك استدرك الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح على اللسانيين الغربيين ومن سار على نهجهم، أمرا مهمّا مفاده" أنّ موقع الوحدة اللغوية في مدرج الكلام غير موضعها"[4]، فالموضع "هو موقع تقديري واعتباري أي مجرّد تقتضيه بنية الجملة في مستوى التراكيب وقد يكون خاليا فلا يظهر له أثر في اللفظ المسموع، فهو وضع معيّن يجب أن يكون عليه كل واحد من مكونات الجملة لفظا أو تقديرا، فقد تخلو الجملة من بعض أجزائها إلاّ أنّ مواضعها موجودة متصوّرة مرسومة في مثال الجملة؛ أي نمطها وقياسها "[5] فجملة "كتاب" في جواب السائل: ما هذا ؟ فيها مواضع ثلاثة: الأول: موضع الابتداء (ليس له أثر في اللفظ المسموع)، وموضع المبتدأ (تقديري لأنّ المبتدأ محذوف)، والثالث: موضع الخبر(ظهر فيه لفظ عنصر واحد " الخبر: كتاب).

– **الموضع في مستوى اللفظة** : يرى الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح أنّ " الاسم والفعل عند النحاة الأولين لا ينحصران في مثل كتاب ورجل وفرس، وضرب وجلس وأمثلتها، أي لا يكون مثل كتاب هو الوضع الوحيد لما يسميه النحاة اسما، وكذلك ضرب أو ضربت أو ضربوا لا تكون أفعالا هي وحدها"[6]، والسبب في ذلك – كما ذكر – أنّ الاسم قد تدخل عليه أشياء خاصة به وحده دون غيره كالتعريف مثلا بـ "ال"، فكلمة كتاب (اسم) تدخلها " ال" (الكتاب) في حين لا تدخل "ال" على الضمائر أو الأسماء المبهمة، فالاسم هو بنية "له ستة مواضع يمكن أن تخلو ممّا تدخل فيه إلاّ الموضع المركزي وهو الاسم المفرد كما يقول سيبويه، وكل عبارة تتكون من هذه النواة مع زيادة خاصة

[1] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ، ،ج2، ص16/10.
[2] المرجع نفسه ، ج2 ، ص11/10.
[3] المبرّد ، المقتضب ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1385هـ ، ج3، ص172.
[4] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ، ج2 ، ص11.
[5] المرجع نفسه ، ج2 ، ص13.
[6] المرجع نفسه ، ج2 ، ص13.

MOKARABAT

فهي بمنزلة اسم مفرد أو اسم واحد[1] وكل هذه الدواخل يقول عنها النحاة هي من تمام الاسم[2]، فـ "كتاب" هو بمنزلة " الكتاب " ؛ لأنّه يأتي في موضعه في مستوى الجملة، وبمنزلة " كتاب زيد "، و" الكتاب الذي قرأته أمس "، وبمنزلة "بالكتاب" في موضع المعمول الثاني، فلكل هذه الزوائد موضع في بنية الاسم، فإذا قلنا "بكتاب" فهناك موضع تقديري بين الباء وكتاب هو موضع الألف واللام "[3] ، وأمّا المواضع الستة للاسم فمثّل لها بالمخطط الآتي:

حروف الجر	أداة التعريف	النواة الاسمية	علامة الإعراب	التنوين أو المضاف إليه	الصفة

← ← ← ←→ → →

3 2 1 0 1 2

فكل المواضع الستة تكوّن مثال الاسم، وأمّا الزوائد الداخلة عليه فتكون إمّا قبلية كحروف الجر أو بعدية كالتنوين، ولدفع الالتباس سمّى الاسم مع الزوائد التي تدخل عليه "لفظة"، وسمّى المجرد منها الاسم كلمة مفردة. وهذا لا يعني أن كل الأسماء تحتمل هذه الزوائد، فالممنوع من الصرف لا يدخله التنوين ولا يحتمل الكسر – إلا في مواضع معيّنة حدّدها النحاة –، والأسماء المعرّفة بالعلمية لا تدخل عليها "ال" والأسماء المبنية لا يدخل عليها الإعراب...إلخ .

– الموضع في مستوى الكلم : للفظة مواضع خاصة، وللوحدات التركيبية (المكونات البنوية للجملة المفيدة) مواضع خاصة بها أيضا، وما يمكن أن يدخل في إحدى هذه المواضع نسمّيه "كلمة"، والكلمة "يمكن أن تحلل إلى مكونات أصلية وزوائد (المادة الأصلية) هي الاسم المفرد المعرب والفعل المتصرف، ومن المعروف أنّ الكلمة المفردة المتصرفة تنحل إلى مادة أصلية و مثال ووزن ، فلكل واحد من هذين المكونين مواضع، فالأصل التقديري يتكون من ثلاثة أو أربعة أحرف مرتّبة ترتيبا معيّنا مثل الكاف والتاء والباء في "كَتَبَ" و"كتاب" و"كاتب " و" مكتب"، فلكل حرف موضع هو رتبته "[4]، وأمّا مثال الكلمة فقد حدّده الرضي تحديدا دقيقا، يقول"عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه "[5]، وفيه مواضع للحروف الأصول (الفاء والعين واللام في الثلاثي) وهي متغيّرة ، ومواضع للزوائد وهي ثابتة بالنسبة للوزن، ويمكن عدّ الموضع في هذه الحالة " اعتباريا، وذلك لأنّ موضع الفاء أوالعين أواللام قد يكون خاليا "[6]، كما في اللفيف المفروق في حال الأمر الذي يبنى على أصل واحد (الفعل "وشى" الأمر منه "شِ") فموضع الفاء و موضع اللام في مثال فعل الأمر خاليان.

فرقّ الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح بين هذا المستوى والمستويات الأخرى، يقول " والفرق بين هذا المستوى – يقصد مستوى الكلم – وما فوقه من المستويات هو أنّ الخلو قسري واضطراري وهو لعارض صوتي، أمّا مستوى اللفظة وما فوقها فهو من محض اختيار المتكلم (بحسب غرضه ومقتضى الحال) ثمّ هناك فرق آخر بين مستوى

---

[1] ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص228.

[2] ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص94. و المبرّد ، المقتضب ، ج2 ، 133.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ، ج2 ، ص14.

[4] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ، ج2 ،ص15/14.

[5] الاسترابادي ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد و آخرين ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، دت ، ج1 ، ص08.

[6] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ، ج2 ، ص15.

MOKARABAT

التراكيب وما تحته وهو أنّ العناصر الداخلة في اللفظة والداخلة في الكلمة لا يمكن أن يحصل فيها تقديم أو تأخير، أمّا المستوى الأعلى فيمكن ذلك في بعض الأوضاع لكن بشروط معيّنة "[1] ، فخلو الموضع في مستوى الكلم يكون بسبب عارض من العوارض، أمّا خلو الموضع في مستوى اللفظة وما فوقها من المستويات فيرجع إلى إرادة المتكلم ومقتضى الحال ، ويمكن أن نمثّل لخلو الموضع في هذه المستويات بالحذف الذي نجده في بعض الألفاظ والتراكيب لأغراض معيّنة، كما أنّ التقديم والتأخير لا يمكن أن يحصل بين العناصر التي تكوّن اللفظة أو الكلمة؛ لأنّ تغيير موضع أي عنصر (بالتقديم أو التأخير) فيهما ينتج عنه تغيّر في أمثلتهما .

يخضع اكتشاف المواضع أو استنباط البنى و المثُل عند النحاة الأولين لعمليتين اثنتين[2] :

الأولى : يتمّ فيها حمل عبارة على عبارات أخرى من جنسها من أجل بيان تكافئها (على المحور التركيبي).

والثانية : يتم فيها مقارنة ترتيب عناصر كل عبارة من أجل اكتشاف الترتيب المشترك بينها (على المحور التصريفي الاستبدالي بتعبير اللسانيين المحدثين).

وإذا ركّبنا هاتين العمليتين ينتج عنهما " المثال أو البنية المجرّدة " التي تجمع بين هذه العبارات من حيث بنيتها فقط، وهذا الجامع الذي به يتعادل الحكم.

الموضع في مستوى الخطاب: يستعمل النحاة الموضع في هذا المستوى إذا أضافوه إلى الكلام بحرف "من" يقول سيبويه " وموضعها من الكلام – يقصد كلّهم – أن يعمّ ببعضها ، ويؤكد ببعضها بعدما يذكر الاسم "[3] ، أي موضع "كلّهم " بالنسبة إلى معاني الخطاب .

بعد أن حدّد الأستاذ الحاج صالح أصناف المواضع في المستويات المختلفة، خرج باستنتاج مفاده ، " أنّ المثال عند النحاة العرب هو مجموعة من المواضع الاعتبارية مرتبة ترتيبا معيّنا يدخل في بعضها ، وقد تخلو منها، العناصر الأصلية وفي بعضها الآخر العناصر الزائدة، ولا ينحصر المثال في مستوى الكلم (الأوزان) بل يوجد في كل مستويات اللغة بما فيها التراكيب و ما فوقها "[4]، ثم لخّص مثال التركيب في مستوى الجملة المفيدة في الصيغة الآتية[5] : **[(ع م1) ± م2] ± خ .**

(ع) : موضع العامل " يدخل فيه الابتداء والنواسخ والفعل غير الناسخ و الناسخ ".

(م1) : موضع المعمول الأول " يدخل فيه المبتدأ والفاعل أو ما يقوم مقامهما ".

(م2) : موضع المعمول الثاني " ويدخل فيه الخبر والمفعول أو ما يقوم مقامهما، ويمثّل النواة ".

خ : مواضع العناصر المخصّصة " تلحق بالنواة وهي الحال والتمييز والمفاعيل الأخرى ".

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ، ج2 ، ص15.

[2] المرجع نفسه ، ج2 ، ص15.

[3] المرجع نفسه ، ج2 ، ص16.

[4] المرجع نفسه ، ج2 ، ص16.

[5] المرجع نفسه ، ج2 ، ص16.

MOKARABAT

أمّا الاسم فله مثال واحد، وللفعل ثلاثة مُثُل، وللكلم (الاسم المفرد والفعل المفرد) مُثُل كثيرة ، قال عنها النحاة أنّها بلغت ألفا وثلاثمائة مثال، أشهرها تلك التي أحصاها سيبويه في كتابه ، وقد قاربت ثلاثمائة مثال.

المفهوم الرابع :العامل.

لم تنل قضية في النحو العربي حظّها من النقد كما نالته نظرية العامل، خاصة من لدن دعاة التيسير النحوي، وعلى رأسهم الوصفيون، يقول أحدهم " إنّه مع إيغال النحويين في تفسير ظواهر الإعراب المختلفة في الأسماء والأفعال بتأثير عوامل لفظية أو معنوية، بدأت سلسلة المتاعب تكتنف طريق الدرس النحوي وتعوق مسيرة الدارسين، وأخذت أساليب العربيّة الفصحى تتعرض إلى سيل من التأويلات والتفسيرات لا تخدم قضية المعنى، ولا تيسّر سبيل الدرس فامتلأت كتب النحو بمئات من الأمثلة المصنوعة"[1]، إذا كان هذا رأي دعاة التيسير فإنّ الأستاذ يرى خلافا ذلك، فقد استغل هذا الباب النحوي في صياغة مفهوم لنظريته، بفكر ثاقب ووعي رصين وتأمل طويل ،وستتجلى رؤيته بصورة أوضح عند تحليلنا لهذا المفهوم.

يرى الأستاذ الحاج صالح أنّ اللفظة ليست" الوحدة الصغرى التي يتركب منها مستوى التركيب؛ لأنّ لهذا المستوى وحدات أخرى من جنس آخر أكثر تجريدا، وههنا أيضا ينطلق النحاة من العمليات الحملية أو الإجرائية: يحملون مثلا أقلّ الكلام ممّا هو أكثر من لفظة باتّخاذ أبسطه وتحويله بالزيادة، مع إبقاء النواة، كما فعلوا باللفظة للبحث عن العناصر المتكافئة (من بعض الوجوه) فلاحظوا أن الزوائد على اليمين تغير اللفظ والمعنى بل تؤثر وتتحكم في بقية التركيب كالتأثير في أواخر الكلم (الإعراب) فتحصلوا بذلك على مثال تحويلي يتكون من أعمدة وسطور (مثل المصفوفة اللفظية)"[2] ، ومثّل له بالمثال الآتي :

Ø	زيدٌ	قائمٌ
إنّ	زيدا	قائمٌ
كان	زيدٌ	قائماً
حسبتُ	زيداً	قائماً
أعلمت عمراً	زيداً	قائماً
1	2	3

– نلاحظ من خلال الجدول أنّ العمود الأول يشتمل على عناصر قد تكون كلمة أو لفظة أو تركيبا تدخل على ما بعدها ولها تأثير واضح فيه ، تسمّى "العوامل" (ع)، ثمّ إنّ العناصر الموجودة في العمود الثاني لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتقدّم على العوامل، تسّمى المعمولات الأولى (م1)، تمثل مع العوامل الداخلة عليها زوجا مرتبا، وأمّا المعمولات الثانية (م2)، فقد تتقدّم على كل العناصر، إلاّ في حالة جمود العامل مثل إنّ[3] ، وقد يخلو العامل من

[1] صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص22.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ، ج2 ، ص222.

[3] ينظر : عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ، ج1 ،ص223.

MOKARABAT

العنصر الملفوظ (Ø)، و هو الذي يسمّى عند النحاة بالابتداء (هو عدم التبعية التركيبية و ليس معناه بداية الجملة كما يعتقد بعضهم)[1].

المبحث الثالث : بين النظرية الخليلية و النظريات اللسانية الحديثة.

بعد بيان المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية، أحاول أن أبيّن أهم الفوارق بين هذه النظرية العربية الأصيلة و النظريات اللسانية الحديثة:

– تكتفي البنوية عند الكشف عن عناصر اللغة وتحديد هويّتها بصفاتها المميّزة لها عن جميع العناصر الأخرى؛ أي أنّ " الإطار المنطقي الأساسي هو ههنا التحديد بالجنس و الفصل و ما ينجر عن ذلك من اشتمال شيء على شيء "[2] ، فهذا العمل فيه نوع من النظر الفلسفي ، أمّا ما نجده عند النحاة العرب فيختلف عمّا يعتقده البنويون ، فبالإضافة إلى هذا فإنّ النحاة العرب – والخليل منهم – " يحملون الشيء على الشيء بجامع بينهم فيستنبطون البنية التي يشترك فيها عدد من الوحدات (كبناء أو مثال الكلمة) ، و مثل البنية التركيبية " عامل + معمول أول ± معمول ثان ± مخصّص، فهي ناتجة عن حمل الأجناس المختلفة بعضها على بعض، وكلّها تجيء على هذه البنية العامة "[3] ، فهي أعم و أكثر تجريدا من النمطين (فعل + فاعل) و (مبتدأ + خبر).

– جوهر التحليل الغربي للكلام – باستثناء ما توصل إليه تشومسكي – هو التحليل الأفقي فقط وفق خط مستقيم، أو التحليل العمودي البسيط الذي يتمّ فيه استبدال قطعة من أخرى دون النظر في القرائن التي تتدخل في تحديد بنيتها، أمّا التحليل العربيّ في النظرية الخليلية " فهو أفقي وعمودي معا، يقع على المحورين في آن واحدٍ، أي يراعى في نفس الوقت القرائن اللفظية التي تكتنف الوحدة وكل الوحدات التي يمكن أن يقع موقعها، وبذلك يتوصل إلى شيء مفيد جدّا وهو مفهوم المثال أو الحدّ وهو بنية تضم وحدة أو تندرج فيها عدّة وحدات، وبذلك توصلوا إلى إثبات مستوى مركزي، وهو مستوى اللفظة فمنها اللفظة الاسمية، ويسميها سيبويه "ما بمنزلة الاسم المفرد" أو الاسم الواحد، ومنها اللفظة الفعلية ، وهما عبارة عن الصيغة التي ترتبط فيها العناصر التي تدخل على الاسم وتخرج، والتي تدخل على الفعل وتخرج"[4]. ولكي تتضح الصورة أكثر نورد المثال الآتي :

إذا أراد أحد أن يقطّع كلاما فيه كلمة " كتب " ، ووصل عند هذه القطعة فإنّه يتساءل كيف يمكن أن يرفع اللبس عنها؛ لأنّها تحتمل خمسة معان ، منعزلة عن أي سياق:كَتَبَ ، كُتِب ، كَتُبَ ، كَتَّبَ ، كُتِّبَ ، فحينئذ "يرجع إلى السياق ، و هذا شيء منطقي إلاّ أنّه في منتهى السذاجة، ذلك لأنّ السياق له بنيته، وليس مجرد قطعة من الكلام، وهذه البنية تندرج بدورها في بنية أوسع تشمل (كتب) ولا يدخل بالضرورة في بنيتها، فهذا أشار إليه الخليل و سيبويه لا اللغويون المحدثون "[5] ؛ لأنّهم – و أعني الغربيين ومن نهج نهجهم من علماء العربيّة –لم ينتبهوا إلى أهمية

[1] ينظر : عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ، ج1 ،ص223.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ، ج1 ،ص207.

[3] المرجع نفسه ، ج1 ،ص207.

[4] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ، ج1 ،ص89.

[5] المرجع نفسه ، ج1 ،ص88.

MOKARABAT

المثال في مستوى اللفظة وفي مستوى الكلمة ، فمثال "كتب "وزنها ، وهو فَعَلَ ولكن هذا غير كاف ليحدّد أنّ زمنها هو ماض، بل لا بدّ من إضافة هذه الصيغة: { Ø / فَعَلَ }؛ أي عدم دخول عنصر يدل على الزمن الماضي فيها مع صيغة فَعَلَ[1] ، بمعنى آخر يجب مراعاة جميع الحروف الأصلية والزائدة في الوحدة اللغوية مع حركاتها وسكناتها كل في موضعه هذا في مستوى الكلم ، وجميع الكلم الأصلية والزائدة مع مراعاة دخول الزوائد وعدمه (العلامة العدمية)، كل في موضعه .

– تراعي النظرية الخليلية التمييز الحاسم بين اللفظ والمعنى ، في حين نجد أنّ النظريات اللسانية الحديثة لا تراعي هذا التمييز، وعليه "فإنّ المحلل اللغوي إذا اعتمد على المعنى لتحديد اللفظ فقد أخطأ؛ لأنّه يخلط بين مجالين مختلفين، ولذلك فإنّ للجملة مسندا ومسندا إليه من وجهة نظر الإفادة، ثمّ إنّ لها بنية غير هذه مستقلّة عنها "[2] ، فالجملة لها بنيتان: الأولى: تختص بمستوى الخطاب وإفادة المعاني ، والثانية: تدخل في مستوى اللفظ والصياغة اللفظية في ذاتها، والذي أراه – كما رأى الأستاذ – أن التحليل يجب أن ينطلق من اللفظ مع النظر في ما يحتمله هذا اللفظ وضعا، ثمّ ما يحتمله عقلا، ومراعاة دائما طبيعة اللغة؛ لأنّ الخلط بين المجالين الصوري اللفظي من جهة و الإفادي الدلالي (المعنى) يؤدي إلى مأزق ، و لا نقف معه على نتيجة .

– الكلام في النظرية الخليلية عبارة عن فعل للمتكلم ذو بعدين مندمجين ، " فلا يكتفي أصحابها بالنظر في مدرج الكلام ولا كتسلسل للوحدات الدالة وغير الدالة ...بل كخطاب حاصل بين متكلم وسامع، فينظر في لفظ هذا الخطاب من حيث بنيته، ويلاحظ أنّ هذه البنى في حدّ ذاتها مستقلة عن المعنى، إذ لها قوانينها الخاصة بها و مجالٍ لا يحدّدها المعنى، وينظر أيضا فيما تدلّ عليه هذه البنى في الوضع أو المواضعة اللغوية ، فالمعنى هو دائما في الوضع جنس من المعاني وفي الاستعمال معنى واحد محصّل"[3]، أي مراعاة جانبي الوضع والاستعمال في اللغة، أمّا البنويون الأروبيون فيخلطون بين مفهوم اللغة كنظام ومفهوم الكلام المنطوق، فيرون أنّ المحور التركيبي هو محور الكلام المنطوق نفسه، وأنّ نظام اللغة يكمن في التقابل الحاصل في الذهن بين وحدة وأخرى على المحور الاستبدالي، وتسلسلها على المحور التركيبي، وأمّا التحليل عند أصحاب النظرية التوليدية التحويلية فهو يكشف عن الوحدات مع إمكان تصنيفها فقط، دون مراعاة المتكلم وما يحدثه من تحول في الكلام (تصرفه فيه)؛ أي التركيز على النص ووحداته وتعرّف السامع عليها، دون مراعاة الخطاب ومقتضى الحال، وهذا ينطبق أيضا على التحليل الذي وضعه بلومفيلد(التحليل إلى مكونات قريبة)، فهو غير كاف لفهم حقيقة الخطاب (الخطاب لغة، واللغة تؤدى بكلام، والكلام لفظ ومعنى).

بعد هذه المقارنة الوجيزة بين النظرية الخليلية وبعض النظريات اللسانية الحديثة ، يمكننا قول ما قاله الأستاذ الحاج صالح " إنّ هناك بعض من يميل إلى تقليد الغربيين، ولا سيما أولئك الذين يتعصبون لمدرسة واحدة، وقد يتهجم بعضهم على النحاة العرب فيقارنون بين مفاهيمهم – دون أن يفهموها – وبين تصورات اللسانيات بل المدرسة الواحدة منها، جاعلين هذه الأخيرة الأصل المسلم به، فإذا لم يجدوا عند العرب ما يوافق هذا الأصل رفضوا أقوالهم

[1] ينظر : عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ، ج1 ،ص89.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ، ج1 ،ص91.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ، ج2 ، ص90.

MOKARABAT

رفضا واستهزأوا بهم، ونعتقد أنّ من حقّ الباحث أن ينتمي إلى أيّ مدرسة شاء ممّا يراه صوابا، ولكن ليس من حق الباحث أن يتجاهل المدارس الأخرى، وخاصة مدرسة المبدعين من علمائنا القدامى"[1] ، فإنّ لهم فضلا كبيرا –لا ينكره منصف– في الحفاظ على العربية وإرثها .

المبحث الرابع : أصول البحث العلمي في التراث اللغوي كما يجب أن تكون في نظر الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح.

إنّ مفهوم التراث اللغوي العلمي عند أستاذنا هو " ما تركه لنا العلماء العرب القدامى من أعمال جليلة الشأن" ، بدأت بدراسة القرآن للحفاظ على لغته ، وقد كان ذلك بأساس علمي ، هو الاستقراء للنص القرآني واختراع نظامي النقط والإعجام لتصحيح القراءة، فأحسوا بضرورة العودة إلى كلام العرب – لأنّ القرآن نزل بلغتهم –، وشرعوا في السماع المباشر من أفواه العرب، وكان ذلك أيضا بأساس علمي .

كانت منهجية أستاذنا في دراسة التراث واضحة المعالم، يقول متحدّثا عن ذلك " وأردنا أن لا تكون دراستنا للجانب الأهم من هذا التراث، وهو الأصول العلمية التي امتازت بها علوم اللسان عند العرب عن غيرها ، مقطوعة الصلة عمّا ظهر في زماننا من النظريات العلمية في العلوم اللسانية "[2] ، فحاول المقارنة بين ما قاله العلماء العرب القدامى، وما قاموا به من بحوث، وما توصلوا إليه من أفكار ومناهج للتحليل، وبين ما يقوله علماء اللغة المحدثون – في زماننا هذا – في مختلف نظرياتهم ومذاهبهم (كالبنوية المعاصرة الأوربية والأمريكية، والتوليدية التحويلية، ونظرية تحليل الخطاب ...)، غير آخذ بما يقوله المحدثون مسلما به، ولا اتخاذه كأصل، وعرضه على ما جاء به علماء العربيّة القدامى ، ثمّ الحكم على بعضه بالصحة وبعضه الآخر بالخطأ لمجرد المخالفة بينهما ، فهو يرى في هذا النوع من الأحكام تعسّفا محضا ؛ لأنّ " النظريات و المذاهب ليست هي الحقائق العلمية التي يجتمع على صحتها كل العلماء "[3] ، ولم يحاول أيضا إسقاط هذه المذاهب والنظريات الحديثة على المذاهب العربيّة القديمة ، يقول متحدّثا عن هذا " لا نريد النظر فيما أخرجه القدامى وفي أعيننا نظارات خاصة بالعصر الذي نعيش فيه ، فنطمس الرؤية القديمة بالرؤية الجديدة ولو من بعض الجوانب ، وكل واحد يعرف أنّ لكل عصر نظرة خاصة و تصورا خاصا للظواهر وكيفية خاصة للكشف عن أسرارها ، والمنظور العربيّ يتميّز بلا شك في هذه العلوم اللسانية عن المنظور الغربيّ الحديث "[4] ، فللعربيّ تراثه وللغربيّ تراثه، ومعلوم بالضرورة أنّهما مختلفان ، فلا بدّ أن تكون النظرة مختلفة ؛ لأنّ المنطلق مختلف.

بيّن الأستاذ سبب اعتماده هذه الأصول في جميع دراساته التي خصّصها لدراسة التراث، إذ قال "فالذي حملنا على اعتماد هذه الأصول، هو ما لاحظناه عند الكثير من معاصرينا من العرب ومن غيرهم كميلهم إلى الاكتفاء بما يقوله المتأخر عن المتقدّم، والتهاون بما قاله المعني بالأمر نفسه والاقتصار بما روي عنه وعن مذاهبه وأفكاره ولو بعد قرون، كل هذا مع وجود النص الأصلي وقد يتعارض هذا النص بما قاله الآخرون تعارضا شديدا ثمّ الاعتماد على الحكايات

[1] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ، ج1 ، ص229.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص07.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة ، ص08.

[4] المرجع نفسه ، ص08.

MOKARABAT

التي يحكيها مؤلفو كتب الأدب وكتب الطبقات حول عالم قديم ، فقد ينسب هؤلاء إلى العلماء القدامى أقوالا لم يقلها أحد منهم ومذاهب لم ينقلوها عنهم مباشرة، أو لم يقولوا بها "[1]، فالواجب علينا التحري –ليس في كل ما جاء– بأدب واحترام لغيرنا، وليس في كلام الأستاذ دعوة للشك، بل الاطمئنان فحسب، وقد قال إبراهيم عليه الصلاة والسّلام ما جاء في قوله تعالى " **وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي** "[2] ، فمعاينة الأقوال، وتوارد الأدلة اليقينية ، يزيد الباحث يقينا وثقة ؛ فيرتاح لما يقرأ .

أمّا أصول البحث العلمي في التراث اللغوي كما أرادها أن تكون الأستاذ الحاج صالح فهي كالآتي[3] :

الأصل الأول: فيما يختصّ بالرواية و مدى ثقة الباحث فيها : ويشتمل هذا الأصل على جملة من المعايير التي يجب على الباحث أن يتقيّد بها، هي :

1- ضرورة الرجوع إلى ما قاله القائل هو نفسه، أي إلى نص قوله أو أقواله ممّا وثق والامتناع البات من الاكتفاء بما رُوي عنه، فإن لم يوجد فلا بدّ من الاعتماد على ما رواه عنه أصحابه الذين سمعوا منه مباشرة ولا يعتمد على كلام أحدهم دون الآخر، وإن لم يكن كل هذا فسيبقى كل قول حول هذا القائل من قبيل التخمين والافتراض أو مجرد افتراء ، وقد تقوم مقام النص أفعال المنسوب إليه القول، و قد تنافي هذا القول وهذا كثير الوقوع في التراث العربي.

يرى الأستاذ بأنّ هذا الأصل هو الأصل الأساسي الذي ينبغي الاعتماد عليه ، يقول " وهذا هو الأصل الأساسي الذي لا بدّ من الاعتماد عليه الاعتماد المطلق، وهو الاعتماد على الحجج الموثوقة، وهي الوثائق التاريخية الصادرة من المعني بالأمر لا غير "[4].

2- ضرورة الاعتداد في التصديق لما يروى من الأحداث ومن الأقوال بأن يكون " من أكثر من وجه " أي بالروايات الصادرة من مصادر مختلفة لا تكون منقولة بعضها عن بعض، والرفض لكل ما ينفرد به راوٍ، إذا خالف بذلك كل الروايات الأخرى أو خالف أقوال المعني بالأمر أو أفعاله وكل ما تركه لنا من آثار، ولا سيما إذا كان طعنا صريحا يمسّ أخلاق القائل وسمعته أو يحطّ من قيمته العلمية.

3- ضرورة الاصطفاء للمصادر وتخيّر ما أجمع العلماء قديما وحديثا على صحته، وعدم التخليط بين الكتب العلمية التي شهد على ذلك جميع الاختصاصيين، وبين الكتب الشبه العلمية التي ألفت في الغالب للتسلية وهي التي احتوت على الكثير ممّا يسلو به القارئ كالحكايات والمسامرات؛ فاختلط فيها الصحيح والزائف، الحوادث الحقيقية والخرافات والأساطير، ولا بدّ من التحفّظ الشديد ممّا ترويه و ممّا تنفرد به من أخبار.

لقد طرح الأستاذ في هذا الأصل وجهة نظره – والتي نراها مؤسسة و يتضح هذا بعد عرضنا للأمثلة – وكانت صريحة، وبيّن موقفه من المصادر العلمية والشبه العلمية والحرص على أن يكون الاعتماد على الوثائق التاريخية الموثوقة الصادرة من المعني نفسه لا غير، ثمّ قدّم لنا أمثلة عن المعايير التي تضمّنها هذا الأصل نبيّنها على النحو الآتي:

---

[1] المرجع نفسه ، ص09.

[2] سورة البقرة ، الآية 260.

[3] ينظر : عبد الرحمان الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة ، ص9 و ما بعدها .

[4] عبد الرحمان الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة ، ص10.

MOKARABAT

هناك فكرة لها خطورتها، وقد بنيت على أصل واحد منفرد وهي رواية رواها الجاحظ – فيما زعم – عن الأصمعي، وهي قوله " جلستُ إلى أبي عمرو بن العلاء عشر حِجج ما سمعته يحتجّ ببيت إسلامي ... قال: وقال مرة لقد حسن هذا المحدث حتّى هممت أن آمر فتياننا بروايته "[1] ، فاشتهر هذا الذي نسب إلى الأصمعي، وأخذ بهذه الرواية صاحب الأغاني ونقل كلام الجاحظ، ونقل ابن رشيق في عمدته هذا الكلام فاستُنتج "من هذا في عصرنا أنّ جميع اللغويين في زمان أبي عمرو كانوا يفضّلون في جمعهم للشعر وروايته القديم على المحدث ، وممّا يدلّ على عدم صحة ما نسبوه من هذا الكلام عدم وجود كلمة مولّد في الكتب القديمة ككتاب سيبويه، ومجاز القرآن وحتّى معاني القرآن للأخفش، ولم تظهر إلاّ بعد دخول القرن الثالث ، بمعنى المحدث الصادر من غير الفصيح – عند ابن السّكيت مثلا – ولا تطلق أبدا في ذلك الوقت على شعر الإسلاميين فقد حصل تخليط ظاهر في كتاب الأغاني والموشح بين الإسلامي الفصيح وبين المولّد بهذا المعنى "[2]، فعدم ورود الكلمة في مصادر المتقدمين يؤكد عدم صدق الرواية، و ينبغي عدم الاعتداد بها، ويؤكد الخطأ في نسبة هذا الأمر لأبي عمرو بن العلاء، ما جاء عند ابن السكيت، وفيه ينسب الأصمعي إنشاد شعر للإسلاميين لأبي عمرو بن العلاء، ويحتجّ ببعضه، وهذا نصّه " قال: وأنشدنا أبو عمرو هذا البيت لمالك بن الحارث الهذلي في القُرء أنّه الوقت[3]:

كَرِهتُ العَقرَ عَقرَبَني شُلَيل إذا هبَّت لِقارئها الريّاحُ

يدعو الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح إلى وجوب الاحتياط " عند رجوعنا إلى الكتب الأدبية ، وكذلك كتب الطبقات؛ لأنّ الكثير ممّا ترويه هذا الكتب من أخبار هو غير موثوق بصحته؛ لأنّهم يتقبلون غالبا كل شيء طريف مستطرف ولو كان على حساب الحقيقة، ولا يكتفي في التثبّت أن نرجع إلى أكثر من مصدر إذا توالى صدورها الواحد بعد الآخر فيكون قد نقل الخبر على التوالي، والعبرة في ذلك هو الرجوع إلى المصدر الأول الأقدم الذي شهد فيه العلماء المعاصرون لصاحبه بالثقة والأمانة العلمية"[4] ، فهذه الأمور الثلاثة (قدم المصدر ورتبته، ثقة مؤلفه، وأمانته العلمية) إذا اجتمعت، كفيلة بأن تتيح للباحث الاطمئنان لما يقرأ والتمعن فيه، وسبر أغواره بدقّة ووعي، ثمّ يحيلنا الأستاذ على مصدرين ممّا توفرت فيهما هذه الصفات الأول طبقات فحول الشعراء ابن سلام الجمحي (مع حذف كل النصوص التي أضافها المحقق للنص الأصلي؛ لأنّها مأخوذة من الأغاني) ، والثاني : الفهرست لابن النديم؛ لأنّه أوثق ما وصل إلينا بإجماع العلماء، وحذّرنا من الوثوق بكتابين، الأول : الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، والثاني : الموشح للمرزباني ، للأعاجيب المنثورة فيهما والتناقض الوارد في مواضع كثيرة فيهما، ولابدّ من النظر فيهما بجدّ حتّى نقي أنفسنا مغبّة الرجوع الدائم إليهما، والاعتماد عليهما كمصدرين موثوقين في البحث العلمي الخاص بتراثنا.

4- الرفض لكل مصدر كمرجع للرواية يتّضح أنّ أكثره كذب وافتراء متعمّد ولو وجد فيه بعض ما روي في غيره، ولا سيما إذا كان المؤلف معروفا بالسيرة الشاذّة كالميل إلى الأهواء أو بالمجون أو كان معروفا بالكذب بإجماع أهل عصره .

[1] الجاحظ ، البيان و التبيين ، تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1984 ، ج1 ، ص321.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة ، ص13.

[3] ابن السّكيت ، إصلاح المنطق ، تحقيق عبد السلام هارون و أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، مصر ، 1949 ، ص56.

[4] عبد الرحمان الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة ، ص16.

MOKARABAT

الأصل الثاني : فيما يخص الفهم لما قصده بالفعل أصحاب النصوص: ويشتمل على ما يأتي:

5- ضرورة تقديم النص الأصلي لقول قائل على شرحه في محاولة فهمه، ومعنى ذلك أنّه لا بدّ من أن يُبدأ بالنص الأصلي قبل النظر في شروحه، والامتناع من الاكتفاء في فهم هذا القول بما جاء بعده من شروح الشارحين، ومن ثمَّ فلا بدّ من ألاّ يقتصر الباحث على تأويل المتأخر لأقوال المتقدم دون الرجوع إلى هذه الأقوال هو نفسه، وما قاله عنها أصحابه الذين تتلمذوا عليه مباشرة، وهذا قد يخص أكثر تحديد المصطلحات التي استعملها صاحب النص، فمثلا: لكتاب سيبويه عدّة شروح، ينبغي على الباحث أن يعود إلى الكتاب و يتفحص أقوال سيبويه، ثم يعمد إلى شروح الكتاب للاستئناس.

6- التمسّك بمبدأ التصفح الكامل للنص الواحد أو لعدّة نصوص؛ ليتمكّن الباحث من إدراك المقصود الحقيقي في استعمال صاحب النص لألفاظ خاصة أو للتعليق، أو الحكم على قول من أقواله، ولا يكتفي في ذلك بالرجوع إلى بعض ما يوجد في نصوصه، وترك البعض الآخر وقد يكون مهمّا، وهذا الأصل أراه مهمّا خاصة في تصفّح الكتب التراثية التي عرف عن أصحابها الاستطراد في الأسلوب وحشوه بالجمل الاعتراضية، فقد يتوقف فهم عبارة منه على قراءة وتصفح صفحة أو صفحتين، ومن الكتب التي امتازت بهذه الصفة الحجة لأبي علي الفارسي.

7- الاعتماد بعد هذا التصفح الكامل للنص على طريقة تحليلية استنباطية، ترمي إلى استخراج لا المعاني الوضعية لألفاظ النص، بل المعنى المقصود من كل لفظة في كل النص إن كان المقصود واحدا، أو في مواضع مختلفة منه إن تعدّدت المعاني المقصودة من الكلمة الواحدة، وهذا لا يبيّنه بكيفية دقيقة إلاّ مجموع السياقات التي ترد فيها الكلمة، والطريقة التي استخدمها الأستاذ لهذا الغرض سمّاها " المقارنة القياسية الدلالية "، بمعنى تتبع دلالة اللفظة في النص بتتبع سياقاتها في النص المتصفَّح .

ثمّ ينبّه الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح بعد هذه الأصول الثلاثة الأخيرة، على أهمية البحث في شروح العلماء بعد إجراء العملية الاستنباطية على النص، والسبب في ذلك -كما يراه - ، هو " التفادي من الانطلاقة بفكرة مسبقة قبل الخوض في البحث ، إذ لا بدّ من النظر المباشر في المعطيات التي هي النصوص الأصلية "[1]، فربّما يقع وهم من الشارح ، أو تأويل على غير ما أراده صاحب النص ، فيؤدي ذلك إلى فهم خاطئ ، فيحصل هذا الأمر في ذهن الباحث، إن هو لم يرجع للنص قبل الشرح .

8- الاعتداد الجدّي المستمر بعامل الزمن في تحوّل رؤية العلماء وتصوراتهم، ومفاهيمهم وما يحصل بالتالي لمصطلحاتهم – حتّى في النحو واللغة – من تحوّل معانيها؛ أي مراعاة التطور الدلالي للألفاظ تبعا لعامل الزمن. فاللغة تتغيّر بتغير دلالة ألفاظها، والمفاهيم أيضا .

9- ضرورة التمحيص الموضوعي الدقيق للنظريات اللسانية الحديثة، وخاصة في زمننا هذا، والذي كثرت فيه النظريات وتنوّعت فلا يدري الباحث بأيها يأخذ، وعليه " لا يجوز أن تقبل أي نظرية كليا أو جزئيا إلاّ كآراء وافتراضات خصوصا إذا استخرجت من النظر في لغة أوروبية، وذلك لتفادي التخليط بين المفاهيم العربيّة القديمة، وبين ما ظهر

[1] عبد الرحمان الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة ، ص11.

MOKARABAT

من الأفكار والمناهج في اللسانيات الحديثة، بل وتفادي إسقاط هذه الأخيرة على الأخرى وجعلها أصلا والأخرى فرعا عليها "[1]، بمعنى أن نجعل من النظريات الغربية الوافدة علينا مجرّد آراء وافتراضات، وألاّ نسلم بها كأصول، حتّى نبتعد كل البعد عن التخليط بين المفاهيم العربية والغربيّة ؛ لأن الرؤى تختلف.

الأصل الثالث : فيما هو راجع إلى طريقة المقارنة القياسية الدلالية : يرى الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح في هذا الأصل، أنّ حاسة الباحث اللغوية و معرفته الجيّدة باللغة، وما يمكن أن تمدّه المعاجم من معان، أمور غير كافية للوقوف على المعاني التي قصدها مؤلف في نص أو مؤلَف له، خاصة إذا مرّ عليها زمن طويل، ففي هذه الحال فالباحث مضطر للعودة إلى النصوص التي كتبها هذا المؤلف لتتبع معاني الكلم التي تهمه ، لذلك اقترح طريقة تزيل هذا الإشكال، وظيفتها استكشاف المعنى بعد تشخيصه، والبرهنة على الافتراضات التي تتشكل حول المعنى المقصود، يقول عنها "إنّ هذه الطريقة قد بنيت على مفهوم الاستغراق كما يفهمه علماء اللسانيات الحديثة، ويسمّيه النحاة قديما " قسمة الموقع "[2] أو المواقع ، و هو عند العرب أوضح وأبين؛ لأنّ المفهوم النظري المحدث يعني به المحدثون استفراغ جميع ما يمكن أن يحيط بوحدة لغوية في الخطاب، أو كل ما تحتمله من سياق لفظي ذي دلالة، فإن كنّا نعتمد على قسمة المواقع لاستخراج المقصود الدلالي فإنّ ذلك لا يعني أنّنا نعتمد على نظرية الدلالة الاستغراقية؛ لأننا مقتنعون أنّ المعنى المقصود من كلمة معينة لا يمكن أن يحدّد بما تختص به من خواص استغراقية الفئة التي تنتمي إليها هذه الخواص"[3]، فالأستاذ بهذا يثبت قصور النظرية الاستغراقية الغربية ، وأنّها غير صالحة في هذا الموضع لقراءة تراثنا العربي ، ويفصح عمّا يريده من هذه الطريقة ، بقوله " غير أننا نريد بطريقتنا شيئا آخر، وهو الكشف لا عن الأغراض الذاتية البلاغية التي يريد المتكلم و الكاتب تحصيلها في خطابه بل المعنى الموضوعي (غير الذاتي) الذي هو مراد المتكلم عند استعماله لمفردة معينة، وعلى هذا فالذي نريد أن نستغله بالتمام هو ما يحصل من التناسب بين تغيّر السياقات التي تحيط بمفردة معينة من جهة (ما تحتمله من المواقع) ومن جهة أخرى تغيّر مدلول هذه المفردة"[4] ، أراد تحديد معنى المفردة انطلاقا من السياقات التي ترد فيها ، بمبدأ التناسب ، من خلال دراسة احتمال تواترها في تلك السياقات.

بنى الأستاذ طريقته على أسس لغوية منطقية سعى من خلالها إثبات المعاني التي قصدها اللغويون العرب عند استعمالهم لمصطلحاتهم عبر العصور ، وهذه أوصافها[5] :

– فيما يخص الألفاظ المترادفة والمتضادة والأجناس، وأفراد الأجناس وغير ذلك ، فإنّ هذه المفاهيم تعتمد على هذه العلاقات : علاقة المطابقة ، وعلاقة التضاد ، وعلاقة الاشتمال ، أو الاندراج .

[1] عبد الرحمان الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة ، ص11.

[2] مصطلح استخدمه الرمّاني في شرح الكتاب .

[3] عبد الرحمان الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة ،ص17.

[4] عبد الرحمان الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة ، ص18.

[5] ينظر : عبد الرحمان الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة ، ص18.

MOKARABAT

– توظيف الجانب الرياضي، حيث نقول عن (س و ص) أنهما مترادفان إذا كان و إذا كان فقط يظهران في نفس الموقع في داخل خطابين متطابقين أو متشابهين و يكون تساوي مدلولهما قد ثبت من جهة أخرى على أساس تساوٍ سياقي أو مرجعي أوسع (لدينا م0 هي المفردة التي نبحث عن معناها ، ومفردات أخرى يكون لأحدها معنى يتفق مع المعنى الذي تحتمله م0 ، نرمز للمفردات بـ : م1 ،م2 ، م3 ، م4 ، ...م ع ، تتعاقب هذه المفردات في سياقات مختلفة، فهنا يجب علينا أن نبرهن على أنّ جميع العبارات ع0 ، ع1 ، ع2 ،... ونسميها سياقات مكتنفة، متساوية المعنى، وكذلك الحال بالنسبة للمفردات المتضادة والأجناس وما تحتها.

الأصل الرابع : التمحيص للنظريات اللسانية : حقيقة المعيار اللغوي و ماهيته من الناحية العلمية:

من المعلوم بالضرورة أنّ علوم اللسان الحديثة، لا تتخيّر معيارا معيّنا أثناء تناولها العلمي للظواهر اللسانية الخاصة بلغة من اللغات، فاللغوي حين يدوّن كلاما يسمعه ليس له أن يحكم عليه بالصواب أو الخطأ بسبب غير علمي فهذا ليس من صميم العلمي إطلاقا، فوضع النحو العربي عند العرب كان لسبب ديني هو المحافظة على لغة القرآن، والسبب نفسه وجدناه عند الهنود حينما وضعوا نحو اللغة السنسكريتية لغة النصوص المقدسة عندهم، فالقرار هنا عائد لشعوب هذه الأمم، ولا دخل للعلم فيه، " نعني بذلك اختيار معيار لغوي معين وتفضيله على غيره "[1].

إنّ وصف لغة من اللغات قائم على الموضوعية ، فهو غير مرتبط بأي مجتمع، وأثناء الوصف يجب ألاّ نخلط بين غاية هذا الوصف، وبين الغرض الذي كان دافعا من أجل القيام به، وأن يبتعد الواصف عن أي سلوك اجتماعي لا علاقة له بالعلم، كأن يميل إلى فئة على حساب فئة، ويحاول فرض لغتها عليها، ثمّ يأتي ويحاول وصفها –كما فعل بعض البنويين وأصحاب المدرسة السلوكية –، وهذه نظرة خاطئة .

" فأمّا النحو العلمي فلا يمكن أن ينحصر فقط في وصف نظام لغة معينة و استخراج وحداتها ، فاللغة أداة للتبليغ لها نظام عرفي أي نظام خاص بها متواضع عليه ، فالمعرفة العلمية لهذا النظام لا تقتصر على معرفة تصنيفية تحصر عناصر اللغة بتحديد الأوصاف الذاتية وكيفية تقابلها ، بل تتجاوز ذلك إلى معرفة كيفية مجراها[2] في استعمال المتكلم لها؛ لأنّ اللغة وضع واستعمال أي نظام واستعمال المستعمل لهذا النظام، ولهذا ضوابط تضبط هذا الاستعمال، أمّا الصواب والخطأ اللذان يوصف بهما الفعل أو العمليات التى يراد بها تحقيق غرض معين فلا تعسف فيهما في حدّ ذاتهما إنّما التعسّف يكون في ماهية الغرض، أمّا الصواب أو الخطأ على مسار العمل لتحقيقه فلا "[3] ، ففي العربيّة يجب على الواصف أن يبيّن المثُل؛ لأنّها من أهم ما يتكون منه العلم الضابط، الذي يتجاوز العلم الواصف، وكل هذا يجب فيه مراعاة الوضع والاستعمال الذين يشكّلان اللغة .

---

[1] المرجع نفسه ، ص19.

[2] يقرب ذلك من مصطلح كثر استعماله على لسان العلماء القدامى ، هو " مجاري كلام العرب ".

[3] عبد الرحمان الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة ، ص19.

MOKARABAT

المبحث الخامس : قراءة نماذج من كتاب سيبويه في ضوء النظرية الخليلية.

كثر عند النحويين الأولين، استخدام عبارات" هذا موضع لا يدخله "[1] ، و" في موضع ابتداء "[2] و" موضعه موضع اسم منون "[3]، فكتاب سيبويه، لا يكاد فصل من فصوله يخلو من هذا اللفظ(موضع) أو إحدى مشتقاته ، والأمر نفسه بالنسبة للفظ " المثال " ، ولكن " يعتقد الكثير من المحدثين أنّ هذه الألفاظ إنّما معناها القاعدة النحوية ليس إلاّ ، فهذه المصطلحات وإن كانت تحتمل هذا المعنى إذا نظرنا إليها بمنظار معلم العربيّة إلاّ أنّها تشتمل على معان دقيقة تتجاوز هذا التأويل المدرسي "[4] ، و سنرى ذلك في تحليل نموذج من كتاب سيبويه .

النموذج هو : " أقائم أخواك "[5].

شاع بين الدارسين أنّ " قائم " مبتدأ ، و" أخواك " فاعل سدّ مسدّ الخبر ، وهو تفسير نتج عن خطأ لفهم ما قاله النحاة الأولون ، و سنبيّن هذا الأمر بالاعتماد على النظرية الخليلية الحديثة ، من خلال تتبع ما جاء من أقوال النحاة في المثلِ التي تشبه هذا المثال ، وأقول إنّ أول من تنبّه إلى هذا هو أستاذنا الدكتور الحاج صالح ، لأنّه قدّم قراءة جديدة لهذا التركيب وفق مفاهيم النظرية التي أسّسها.

جاء في الكتاب " و زعم الخليل رحمه الله أنّه يستقبح أن يقول " قائم زيد " ، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدّما مبنيا على المبتدأ ... فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله : يقوم زيد ، وقام زيد قبح لأنّه اسم ، و إنّما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل ، إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه كما أنّه لا يكون مفعولا في " ضارب " ، حتّى يكون محمولا على غيره ، فيقول : هذا ضارب زيدا ...ولا يكون ضارب زيدا على ضربت زيدا ، فكما لم يجز هذا ، كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ "[6] .

قال الأستاذ معلّقا على قول سيبويه " ذكر سيبويه هنا المواضع التي يحسن مجيء الصفة العاملة عمل الفعل فيها إلاّ موضعا واحدا و هو أهمّها : أي موضع الفعل و ذلك عند كلامه في مواضع الاسم التي يمكن أن يقع فيها الفعل وخاصة المضارع ليبيّن علة رفعه "[7] ، وتكمن أهمية ذلك ، في تعدد المواضع ؛ لأنّ الموضع شيء ، و ما يحتويه شيء آخر كما بيّنا ذلك في مفهوم الموضع في النظرية الخليلية ، و أمّا قول سيبويه الذي يحدّد فيه الموضع الذي يحل فيه الفعل موضع الاسم فهو: " اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ ...فأمّا ما كان في موضع مبتدأ فقولك : يقول زيد ذلك ... و من ذلك أيضا : هلاّ يقول زيد ذلك ، فـ " يقول " في موضع ابتداء "[8] .

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص276.

[2] المصدر نفسه ، ج1، ص301.

[3] المصدر نفسه ، ج1، ص401.

[4] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، ج2 ، ص9.

[5] يرى الأستاذ الحاج صالح أنّ هذا التركيب هو مثال لا يمكن تفسير بنيته إلاّ بالاعتماد على مفهوم الموضع .

[6] سيبويه ، الكتاب ،ج1 ،ص335.

[7] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، ج2 ، ص17.

[8] سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص459.

MOKARABAT

يرى الأستاذ الحاج صالح أنّ النحويين بعد سيبويه لم يقفوا على حقيقة ما أراده من عبارة " موضع مبتدأ " ؛ لذلك استشكل عليهم الأمر في تفسير عبارته ، يقول " في هذا الكلام – يقصد كلام سيبويه – شيء من الغموض ، و ذلك بسبب استعمال سيبويه لعبارة " موضع مبتدأ " ، فنتج عن ذلك أن التبس الأمر على كل من جاء بعده ، فاعتقدوا أنّ سيبويه أراد هذا الموضع الاسمَ الذي يعمل فيه المبتدأ "[1] ، وسنورد أقوال النحاة و تحليلاتهم لهذا المثال .

قال ابن السراج" وحسن عندهم ، أقائم أبواك ، وأخارج أخواك تشبيها بهذا إذا اعتمد قائم على شيء قبله ... فإذا قلت : أقائم أبواك ، فقائم مرتفع بالابتداء، وأبواك رفع بفعلهما و هما قد سدّ مسدّ الخبر "[2].

قال أبو علي الفارسي" و من ذلك قولهم : أقائم أخواك و أذاهب الزيدان ؟ فقائم و ذاهب يرتفعان بالابتداء ، و أخواك و الزيدان يرتفعان بفعلهما ، و قد سدّ الفاعلان في كل واحدة من المسألتين مسدّ خبر المبتدأ و حسن ذلك وجاز من حيث كان المعنى أيقوم أخواك ؟ وأيذهب الزيدان ؟ "[3].

و إنّما ذهب ابن السراج هذا المذهب في تفسيره و تبعه في ذلك الفارسي استناد لقول الأخفش – تلميذ سيبويه – الذي أورده ابن السراج في الأصول و مفاده " قال الأخفش أقول : إنّ في دار جالسا أخواك فأنصب جالسا بأن و أرفع الأخوين بفعلهما ، و استغني بهما عن خبر إنّ ، كما أقول " أذاهب أخواك " فأرفع أذاهب بالابتداء و أخواك بفعلهما ، و أستغني بهما عن خبر الابتداء لأنّ خبر الابتداء جيء به ليتم الكلام...ثم يواصل ابن السراج كلامه : أجاز الفراء : إنّ قائما الزيدان و إن قائما الزيدون على معنى : إنّ من قام الزيدان "[4].

فأول من فسّر عبارة سيبويه هو تلمذه الأخفش و نقل عنه ذلك ابن السراج ثمّ تناقله النحاة بعدهما ، و " يظهر جليّا أنّ الأخفش فهم من عبارة سيبويه " في موضع اسم مبتدأ أو موضع مبتدأ " أنّ اسم الفاعل العامل عمل فعله هو مبتدأ ، أي حصل في موضع المعمول العاري عن العوامل اللفظية ؛ لأنّ كونه مرفوعا يقتضي أن يكون له رافع، وهو يرى – خلافا لسيبويه – أنّ الرافع لقائم هو الابتداء وكونه يعمل عمل فعله جعل المجموع من قائم و فاعله يستغني عن الخبر ؛ لأنّه كلام تام "[5] ، و معنى هذا الكلام هو أنّ اسم الفاعل حلّ موضع المبتدأ ، والمبتدأ عارٍ عن العوامل اللفظية .

قال الرضي "والنحاة تكلّفوا إدخال هذا أيضا –يقصد أقائم الزيدان و أمثاله–في حدّ المبتدأ الأول وهذا ليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ أصل من خبر حتّى يحذف ويسد غيره مسدّه ولو تكلّفت تقدير خبر لم يتأت إذ هو في المعنى كالفعل و الفعل لا خبر له، فمن ثمّ تمّ بفاعله كلاما...ولهذا أيضا لا يصغّر ولا يوصف، ولا يثنّى ولا يجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث"[6] ،وقال أيضا"فهذه كلّها مبتدآت لا أخبار لها لما فيها من معنى الفعل، ولا تدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر...ويجوز عند الأخفش و الفراء :إنّ قائما الزيدان، وسوّغ الكوفيون هذا

[1] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، ج2 ، ص17.

[2] ابن السراج ، الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، دار الجيل ، بيروت ، 1985، ج1 ، ص32.

[3] الفارسي ، الإيضاح ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص89.

[4] ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج1 ، ص286.

[5] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، ج2 ، ص18.

[6] الاستراباذي ، شرح كافية ابن الحاجب ، ج1، ص220.

MOKARABAT

الاستعمال في ظنّ أيضا نحو :ظننت قائما الزيدان: و كلاهما بعيد عن القياس؛ لأنّ الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل إلاّ مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام، أو دخول ما لا بدّ من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة، وأمّا إنّ وظنّ فليسا من ذَينِكَ في شيء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرهما فعلا بعدهما"[1] .

أغفل الأخفش والنحاة ممّن تبعه شيئا مهمّا ورد في الكتاب هو مساواة عبارة "في موضع اسم مبتدأ" لعبارة "في موضع الفعل المبتدأ" ؛لأنّ "الفعل المبتدأ عنده هو الفعل الذي وقع موقعه الأصلي أي موضع العامل في الاسم غير الجار وهو الفعل والنواسخ والابتداء، والدليل على ذلك أنّ سيبويه قال بالنص الصريح أنّ اسم الفاعل هنا في موضع ابتداء ثمّ إنّه يسمّي كل ما يغطي هذا الموضع مبتدأ"[2]، كالفعل، وإنّ، ويفهم من كلامه هذا أنّ الاسم المبتدأ ليس هو الاسم الذي يعمل فيه الابتداء، بل يقع هذا الاسم موضع الابتداء الذي يعمل في الاسم (المبتدأ) ؛لأنّه يعمل عمل الفعل تماما، والكلام يتم به، و الدليل على ذلك كما عبّر الأستاذ الحاج صالح[3]، حقيقتان:

- **الأولى**:اسم الفاعل في هذا المثال لا يتصرف تصرف الاسم (التعريف، والتصريف، والتثنية، و الجمع، والوصف).

-الثانية: لا يمكن حذف اسم الفاعل وغيره ممّا يعمل فيه، ويجوز ذلك في الصفة العاملة عمل الفعل في غير هذا الموضع، يقال:هنّ حواجَّ بيتَ الله بالنصب، والصفة العاملة هنا في موضع خبر(معمول2)، كما يجوز حذف معمول الصفة فاعلا أو مفعولا في غير هذا العامل: يجوز مررت برجل ضارب أخوه عمرا ،وبرجل ضارب، وهذا متعذر إذا جاءت الصفة العاملة في موضع العامل فلا يحذف الفاعل ؛لأنّه به يتم الكلام ويمكن تلخيص ذلك على النحو الآتي:

ص موضع ما له الصدارة	ع موضع العامل	م1 موضع المعمول1	م2 موضع المعمول2	خ موضع المخصص
Ø / أ / ما ...	يقومُ	أخواك	—	الآن/هنا/ راكبين
أ ما	قائمٌ	أخواك		الآن/هنا/ راكبين
	قائمٌ	أخواك		الآن/هنا/ راكبين
Ø / أ / ما ...	يضربُ	أخواك	عمرا	الآن/هنا/ راكبين
أ / ما	ضاربٌ	أخواك	عمرا	الآن/هنا/ راكبين

الأصل

قياس الأصل قياس Ø/ أ / ما ضرب أخواك عمرا الآن/هنا/ راكبين

Ø/ أ / ما كان أخواك قائمين الآن / هنا / قائمين الآن / هنا /

أخويك

الزوائد اللمواة

[1] المصدر نفسه ، ج1، ص221.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، ج2 ، ص19.

[3] ينظر : بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، عبد الرحمان الحاج صالح ، ج2 ، ص19.

MOKARABAT

ملاحظات:

– Ø هي علامة الخلو في الموضع، و الفعل حلّ في موضعه الأصلي(موضع العامل) فلا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه مما له حقّ الصدارة بخلاف الصفة التي تحتاج إلى شيء تعتمد عليه (أ / ما).

– غطت "إنّ" موضع العامل و ماله حقّ الصدارة لا يتقدّمها شيء، فهي عامل لا يمكن أن يعمل في الصفة العاملة؛ لأنّها حلّت موضع العامل.

– الصفة فرع عن الفعل؛ لأنّها حملت عليه، وهذا القياس أنتج مثالا .

يتّضح ممّا سبق "الأهمية العظيمة للموضع في داخل المثال، كما تتّضح أهمية العملية الاستنباطية التي هي القياس التمثيلي (حمل شيء على شيء لجامع بينهما)، فيستحيل في هذا القياس الممثل بهذا الرسم أن تدخل إنّ أو ظننت على أقائم أخواك"[1]، وقد أدرك هذه الحقيقة النحاة المبدعون(الخليل، سيبويه، الرضي).

خاتمة :

– إنّ النظرية الخليلية الحديثة للأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح أصيلة النشأة، وهي امتداد للنظرية الخليلية القديمة، قامت على وعي عميق لفهم التراث العربي كما قصده أولئك النحاة المبدعون، وضع صاحبها يده على أصول النظام اللغوي العربي وضعا يقدّم اللغة العربيّة وفق ما تقتضيه حتمية التحول في مسيرة الإنسان العربي، راسما بذلك الأسس لإدراكها، وتحديثها تحديثا يتواءم و المعطيات الحضارية الحديثة.

– في ضوء ما تقدّم في الحديث عن النظرية الخليلية الحديثة ومعطياتها التي لا يوجد مثيل لبعضها في النظريات الغربية الأخرى، يمكن لها أن تكفل إعادة صياغة التراث اللغوي رياضيا، ممّا يتيح للمختصين حوسبته وجمعه في بنك آلي، يسمح بتصفحه في مدة زمنية قصيرة.(المعالجة الآلية للنحو العربي).

– ضرورة العودة إلى التراث العربي ، و قراءته وفق أصول علمية قراءة علمية واعية، تتيح لنا فهمه وفقهه بدل الانبهار بالنظريات اللسانية الحديثة والذوبان في بوتقتها، وهذا لا ينفي ردّ كل ما هو حديث، بل تمحيصه، و العمل لا على جعله أصلا، وإنّما نتّخذ منه آلية للقراءة (= يتّخذ مجرّد رأي و افتراض)، من أجل بناء نظريات عربيّة خالصة.

– إنّ ثنائية الموضع والمثال تسهم بشكل فعّال في اكتشاف البنية الجامعة لكمية كبيرة من الأنحاء التي تنتمي إلى باب واحد.

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم برواية ورش.

1. الاسترابادي ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد و آخرين ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، دت.
2. الاسترابادي ، شرح كافية ابن الحاجب ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2000.
3. الجاحظ ، البيان و التبيين ، تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1984.
4. خولة طالب الإبراهيمي ، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2006 .

[1] بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، عبد الرحمان الحاج صالح ، ج2 ، ص21.

MOKARABAT

5. ابن السراج ، الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، دار الجيل ، بيروت ، 1985.
6. ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر ، 1949.
7. سيبويه ، الكتاب، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999.
8. صاحب أبو جناح ، دراسات في نظرية النحو العربي و تطبيقاتها ، دار الفكر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1998.
9. عبد الرحمان الحاج صالح ، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية ، ندوة اتّحاد الجامعات العربيّة ، جامعة الجزائر ، 1984 .
10. عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، موفم للنشر ، الجزائر ، 2007.
11. عبد الرحمان الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2007.
12. عبد الرحمان الحاج صالح ، النظرية الخليلية الحديثة ، مجلة اللغة و الأدب ، معهد اللغة العربية وآدابها ، جامعة الجزائر ، العدد 10 ، 1996.
13. الفارسي ، الإيضاح ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2008 .
14. المبرّد ، المقتضب ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ، دار المعارف ، القاهرة ، 1385هـ.
15. ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2001.

MOKARABAT